الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عـــــراق الجـــمـــيـــع بـــــالجـــمـــيـــع

عـــين عـــربـــيـــة وقـلـب لـبـنـــانـي على العـــراق

هـــانـي فـحـص
مـفـكـــر اسـلامـي

كانت لي محاولة أولى لزيارة العراق مبكراً بعد التغيير الذي حصل بأيدي آخرين فرتب على العراق والعراقيين ضرائب كان يمكن تخفيفها لو أنّ العرب دولاً ومجتمعات مالوا إلى تفهم الإشكال العراقي المعقد وأعدوا للعراق مشروعاً مساعداً لمشروعه في إعادة بناء دولته واجتماعه، بدل أن يتركوه عرضة للشد والجذب من هنا وهناك وبدل أن يتيحوا ويفرحوا بتحويل المقاومة المشروعة إلى فوضى مسلحة غير مشروعة ومن دون مشروع... هذه المحاولة أوصلتني إلى الكويت ولكن الدكتور غسان سلامة الذي كان ينتظرني نصحني بالعدول أو قلل من حماسه لأنّ ما كنا تفاهمنا عليه من عمل مشترك تحت مظلة الأمم المتحدة قد أصبح محالاً.. وفي المحاولة الثانية وصلت إلى الكويت لأعبرها إلى البصرة ومن البصرة إلى النجف لأمتع العين والقلب بذكريات التكوين ومن ثم أتابع إلى بغداد.. أيضاً لم يكن حماس نائب رئيس الجمهورية . وزير المال وقتها . المناضل القديم والصديق العتيق الدكتور عادل عبد المهدي، لم يكن حماسه على ما كان عليه عندما تفاتحنا بإمكانية الاستفادة من حضوري إلى بغداد.

وأخيراً... وفي النصف الثاني من كانون الأوّل من العام المنصرم اتخذت قراري بشكل مرتجل ومن دون حسابات وقررت أن أرى بغدادي ونجفي وكوفتي حيث كان منزلي في السنوات الأخيرة من عمري العراقي في هذا الوقت الذي ينتظرنا فيه أو ننتظر فيه موتاً ما في لبنان، لا ندري من أين يأتي ولماذا؟

ولأوّل مرّة لم أجد الخوف العميق في عيني زوجتي التي تحب العراق وتحبني وتصر على توفير حياتي من أجل ما تبقى من مسؤولياتي الإنسانية التي قصرت فيها لصالح مسؤولياتي الوطنية والقومية من دون مردود وطني مجز وكأنّها كانت تفكر بما كنت أفكر فيه من ضرورة التفكير بوطن احتياطي إذا ما نفد لدينا هذا الوطن الجميل أو نفدنا فيه مادياً أو معنوياً.

قبل ذلك في نيسان من نفس العام كنت في أربيل (هولير) بالكردية مشاركاً في مهرجان (المدى) الثقافي مع ثمانمائة من المدعوين بينهم عرب، أكثرهم لبنانيون وغالبيتهم الساحقة من العراقيين، من كلّ الأطياف الإثنية والسياسية والدينية والمذهبية، ومن كلّ المعنيين بالشأن الثقافي والأدبي والفني.. وقد ارتئي أن أنضم إلى مائدة عراقية مستديرة للتباحث في موضوع الدولة المدنية في العراق، نظراً لاهتمامي بالشأن العراقي عموماً وبدولته المدنية الصعبة والمرتجاة... وبدأ المنتدون كلامهم من مسافات شاسعة تفصل كلاً منهم عن الآخر، من الإسلاميين على تعدد أطرهم السياسية، إلى الليبراليين القدامى، والليبراليين الجدد المتحدرين من أصول سياسية إسلامية أو قومية أو ماركسية، إلى الشيوعيين الذين كفوا عن التشدد العقائدي وذهبوا في مسار برنامجي فرض عليهم درجة عالية من المرونة وأكسبهم قبولاً غير مسبوق لدى خصوم الأمس، إلى الأكراد من الفصيلين الأساسيين اللذين بدآ واحداً ثم انفصلا وتقاتلا ثم تآلفا على كردستان والعراق والجدل الساخن بين الأطراف والمركز، والذي ارتؤي أن يوضع على سكة الحل من خلال إتاحة الفرصة لإقليم كردستان أن يعوض ما فاته من نمو وعمران جراء التدمير الذي مارسه النظام البائد ولم تقصر فيه الأنظمة السابقة له أن يعوض ذلك بالإشباع في الإمكانيات المالية واللامركزية عالية النسبة، انتظاراً لمزيد من التكافؤ مع سائر المحافظات ومزيد من التفاهم، لتأتي رئاسة السيد جلال طالباني للجمهورية العراقية الجديدة، ربطاً للطرف الكردي بالمركز العراقي.

وقد تبقى هذه المسألة، كردية الرئاسة، عرفاً معمولاً به إلى أن يتم بناء الدولة العراقية والإدارة المدنية بالكامل بحيث تتراجع نسبة المحاصصة الإثنية أو المذهبية أو الحزبية، وتصبح الدولة دولة أفراد على أساس المواطنة والاختيار الحر.. وإن كان الرئيس طالباني، كما حدثني في عمان في أثناء عيادتي له في مرضه، وكرر في أكثر من مناسبة، يرى في رئاسته والمقدار الوافي من الشراكة الكردية في مؤسسات الدولة، دلالة على أنّ الكلام عن غلبة شيعية على مشروع الدولة العراقية أمر مبالغ فيه كثيراً، باعتبار أنّ الأكراد يشكلون نسبة عشرين بالمئة من عديد العراق وخمسين بالمئة من عدد السنة فيه، وذلك يجعل الإنصاف في المحاصصة يمر بهم من الطريق الإثني أو القومي والطريق المذهبي.. ويضيف (مام جلال) أي العم جلال وهو اللقب المحبب إليه وإلى العراقيين، بأن هناك مبالغة في الكلام عن تهميش السنة في بنية السلطة في العراق مستشهداً لذلك بأنّ رئيس الجمهورية سني وله نائب سني ونائب شيعي، ورئيس مجلس النواب سني له نائب سني ونائب شيعي، ورئيس الوزراء شيعي وله نائبان سنيان، وعليه ففي المستوى الأعلى من عمارة الدولة أو السلطة هناك ثلثان للسنة وثلث للشيعة، إلاّ إذا اعتبر العرب أنّ الأكراد السنة ليسوا سنة.. فمن هم إذن وما هم؟

هذا الكلام الواقعي من المام جلال يرد عليه كثير من السنة بالقول بأنّ المسألة لا تنحصر في المقامات العليا، بل الإشكال في الحصص والأنصبة يتبلور في الوزارة لا في عدد الحقائب فقط بل وفي نوعيتها وكذلك في قرص الإدارة العامة.. وهنا يحلو لبعض المسؤولين أن يردوا بالقول بأنّ مصادرة النظام السابق للسنة وكفاءاتهم على نحو عام، أفقر سنة ما بعد سقوط النظام إلى الكفاءات وإلى القوة اللازمة التي تؤهلهم لمشاركة أعلى وأعمق، إلى ذلك فإنّ التباس المقاومة بالإرهاب والتباس الإرهاب بالسنة، قد عقد الأمور على الجميع، وإن عاد بعض الأطراف الشيعية إلى الدخول في هذا الالتباس باستخدام السلاح عشوائياً، فقد زاد الأمور تعقيداً على الجميع.. غير أن تكوين مجالس الصحوة السنية، وفي الأنبار خصوصاً، لرد غائلة إرهاب القاعدة عن السنة، قد أعاد طرح المشاركة السنية بشكل أكثر إلحاحاً وحيوية واحتمالاً للشروع في الحل بالشكل المرضي، وإن كان ذلك الأمر لن يخلو من إشكالات وتعقيدات تأتي من جهة أنّ مجالس الصحوة هي أحلاف عشائرية التقت على سلبيتها تجاه القاعدة وممارساتها، وقد لا تحمل مشروعاً. وبينها وبين الدولة تعارضات يمكن أن تتحول إلى منافسة أو صراع في أي لحظة... هذا إلى أنّه لا بدّ من الوفاء والحفاظ على الأطراف السياسية السنية التي اندفعت إلى المشاركة بعد سقوط النظام ومن دون تردد، ومنها الحزب الإسلامي، الذي يشكو ضعفاً تاريخياً بسبب قمع النظام له، ولا يجوز استضعافه بترجيح أطراف أخرى عليه، خاصةً أنّ أطروحته واضحة، ولا تأتيها الالتباسات إلاّ من جهة ضغط الجمهور السني على الحزب في حالات التوتر المذهبي، مضافاً إلى ما يأتي من جهة الوسط الشيعي خاصة عن ضرورة وكيفية بناء الثقة والتفاهم مع الدول العربية مع التأكيد على أنّه ليس في نية ولا مصلحة الشيعة ولا مصلحة العراق أن يستأثر الشيعة بالعراق دولة وإدارة وثروة، لأنّ ذلك مستحيل أولاً، وخطأ في حق العراق وحقّ الشيعة ثانياً وقطيعة مع العرب ثالثاً ويعني تحويل الشيعة أو تحولهم من أكثرية عراقية إلى أقلية عربية وعندئذ يصبح نفطهم سراباً.. ومن هنا يؤكد لك الدكتور عادل عبد المهدي، أنّ على الشيعة في العراق أن يبذلوا جهداً مضاعفاً في بناء الدولة بكلّ مكوناتها ومن أجل كلّ العراقيين. وهذا لا بدّ له من حماية عربية من خلال علاقات عربية لا تستثني أحداً ولا تقف عند ذاكرة قلقة أو مجروحة، ولا بدّ له من حماية دولية يشارك فيها ويتفاهم عليها الجميع لأنّ هناك أمراً واقعاً في العراق لا يمكن تجاهله ولا يلام عليه إلاّ النظام البائد الذي مهد له برعونته وغروره المعروف وهذا يجعل العراق قادراً على بناء علاقة واقعية مع دول الجوار لا تتجاهل الوقائع الراسخة ولكنها تبني على الشيء مقتضاه بحيث يغلب على التداخل التركي والأردني والسوري والكويتي والسعودي والإيراني في العراق، طابع الدور أكثر من طابع النفوذ أو الاختراق القومي أو المذهبي... وفي تعبير الدكتور عادل عبد المهدي: إنّ العراق لا يريد أن يكون شقيقاً أصغر لأحد بل هو شقيق متكافئ مع الجميع وقادر على رفع هذه الندية إلى أعلى مستوياتها الإيجابية والتكاملية.

يبقى أنّ هناك شروطاً إذا ما تحققت في التعارض، وهناك من يهمس بأنّ العلاقة بين السيد مقتدى الصدر وطهران تثير قلق المجلس الأعلى وأنّ هذا القلق لم يعد خافياً كما كان.. وعندما يصل الكلام إلى السيد محمد سعيد الحكيم (المرجع) في النجف يصل الكلام العراقي السيادي الاستقلالي إلى ذروته.. وهنا بالذات يبدو موقع السنة في الرؤية الشيعية العراقية، يبدون على أنّهم ضرورة سيادة واستقلال ودولة وعمران وعلاقات عربية عراقية هي من ضرورات العرب وضرورات العراق..

ولذلك فإنّك تسمع سؤالاً يومياً متنقلاً من مكان إلى مكان في العراق، وفي الوسط الشيعي خاصة عن ضرورة وكيفية بناء الثقة والتفاهم مع الدول العربية مع التأكيد على أنّه ليس في نية ولا مصلحة الشيعة ولا مصلحة العراق أن يستأثر الشيعة بالعراق دولة وإدارة وثروة، لأنّ ذلك مستحيل أولاً، وخطأ في حق العراق وحقّ الشيعة ثانياً وقطيعة مع العرب ثالثاً ويعني تحويل الشيعة أو تحولهم من أكثرية عراقية إلى أقلية عربية وعندئذ يصبح نفطهم سراباً.. ومن هنا يؤكد لك الدكتور عادل عبد المهدي، أنّ على الشيعة في العراق أن يبذلوا جهداً مضاعفاً في بناء الدولة بكلّ مكوناتها ومن أجل كلّ العراقيين. وهذا لا بدّ له من حماية عربية من خلال علاقات عربية لا تستثني أحداً ولا تقف عند ذاكرة قلقة أو مجروحة، ولا بدّ له من حماية دولية يشارك فيها ويتفاهم عليها الجميع لأنّ هناك أمراً واقعاً في العراق لا يمكن تجاهله ولا يلام عليه إلاّ النظام البائد الذي مهد له برعونته وغروره المعروف وهذا يجعل العراق قادراً على بناء علاقة واقعية مع دول الجوار لا تتجاهل الوقائع الراسخة ولكنها تبني على الشيء مقتضاه بحيث يغلب على التداخل التركي والأردني والسوري والكويتي والسعودي والإيراني في العراق، طابع الدور أكثر من طابع النفوذ أو الاختراق القومي أو المذهبي... وفي تعبير الدكتور عادل عبد المهدي: إنّ العراق لا يريد أن يكون شقيقاً أصغر لأحد بل هو شقيق متكافئ مع الجميع وقادر على رفع هذه الندية إلى أعلى مستوياتها الإيجابية والتكاملية.

يبقى أنّ هناك شروطاً إذا ما تحققت في مسار بناء الدولة العراقية وأدخلت العراق في حالة فعلية وفعالة من العمران والنمو والاستقرار والاستقلال والسيادة، وكل ذلك يحتاج إلى صبر وحكمة وعدم تسرع أو مبالغة... وإلى وحدة أو وحدات تشكل كل منها شرطاً للأخرى، على المستوى العربي والكردي، والشيعي والسني، إضافة إلى ضرورة وحدة الرؤية في الأطر الحزبية الإسلامية الظاهرة في العراق والتي على ضرورتها أسهمت في عدد من الإعاقات، خاصة وأنّها تساعد في تعطيل حساسيات وطنية أخرى لا يجوز التقليل من حجمها وقدرتها على المشاركة والتحديث العقلاني والواقعي، وإلاّ فإنّ من الطبيعي، إذا لم يتكون في العراق إطار وطني مواز ومكمل للأطر الإسلامية، فإنّه سوف تعود إلى التداول أطروحة الدولة الدينية والتي لا بدّ من أن تكون مذهبية قهراً أي تقسيمية بالمحصلة، خاصة وأنّ هناك أطرافاً إسلاموية مستحدثة وعشوائية يمكن استخدامها في تعطيل المسيرة الوطنية العراقية، التي لا يمكن حفظها إلاّ بالمشاركة الواسعة ومن خلال كتلة تاريخية متعددة المناشئ والمشارب والتجارب، تأخذ على عاتقها إنجاز التسويات التاريخية في كلّ مفصل من مفاصل العراق الحديث.

نعود إلى شروط بناء الدولة العراقية والتي تتلخص في كلام المرجع السيد السيستاني الذي يلقى قبولاً عاماً ومن دون حساسيات تذكر، بحيث يكاشفك بعض كبار المسؤولين بالسؤال عن إمكانية وكيفية تحويل عقل السيستاني المدني إلى دولة مدنية في العراق؟ وباختصار شديد يركز السيد السيستاني على التعددية السياسية ويأبى اختزال العراقيين في طوائفهم مع تمسكه بالحفاظ على هذه الطوائف كمتحدات اجتماعية وثقافية لا يمكن ولا يجوز تفكيكها أو اللعب بأنظمتها وأنظمة عملها وقيمها كما لا يجوز أن تكون بما هي طوائف قوام الدولة والإدارة، وهنا يركز على سلبية المحاصصة الطائفية والحزبية ويدعو إلى الإقلاع المتدرج عنها وذلك من خلال التركيز على معايير الكفاءة والأهلية والأمانة والجدوى والإنتاجية، تمهيداً لتغليبها في المستقبل القريب أو المتوسط، والذي يبتعد ويقترب بمقدار ما يتحقق من بنية الدولة والإدارة ويلفت السيد إلى أنّ الدستور قد نصّ على تأسيس مجلس الخدمة المدنية كقناة للعراقيين على إدارة دولتهم.

وعندما يوحي البعض وكأنّ السيد السيستاني قد أسهم في تأسيس مسلك المحاصصة الطائفية من خلال الائتلاف النيابي الشيعي في غالبيته الساحقة. يؤكد جو السيد والوثائق والوقائع بأنّ السيد إنما كان يريد للعملية السياسية أن تقلع.. وليس هناك مقدس يدعى الائتلاف الشيعي وقد كشفت التطورات لاحقاً أنّه ليس مقدساً وأنّ إفساح المجال لتجلي التعدد الشيعي والسني والكردي الخ هو المدخل الحقيقي لبناء الدولة والاجتماع السياسي العراقي الحيوي والفاعل.

ويبقى السيد ومعه بقية المراجع في النجف مشغولين بإعادة بناء الحوزة إدارياً وعلمياً وثقافياً، بحيث تستعيد حيويتها بعد الشتات الطويل وتدخل إلى حداثتها مستندة إلى أصالة وربط منهجي بين الثابت والمتغير في المعرفة وفي الحياة... وبذلك ترسخ استقلاليتها التي هي شرط لاستقلالية الدولة ومدنيتها، التي دخلنا في النقاش عليها في ندوة أربيل متعارضين وانتهينا باحثين عن المشترك حريصين على ضبط الخلاف من أجل تأهيل العراق لمستقبل ينتظره وينتظر العرب فيه، وهو قادر على تحقيقه لأنّه يملك كل الشروط الموضوعية لذلك، فموقعه الجغرافي المحوري، يضاف إليه موقعه التاريخي المحوري، وأهليته وموروثه الثقافي العريق والحديث معاً، إلى ثرواته الظاهرة والباطنة والتي تشكل الثروة النفطية الهائلة بعضاً منها ليس إلاّ، إلى مساحته التي تتسع بحيث تبقى في حدود السيطرة وإمكانية الاستثمار الكامل مع خصوبتها والغطاء المائي لها إضافة إلى المياه الجوفية التي لم تستثمر حتى الآن، إلى التنوع المناخي، إلى عدد السكان الملائم وتنوعهم المناسب لتكوين تعددي محفوظ بالوحدة التي لا تلغي ولا تقصي وترفعها الثقافة المشتركة والتراث المشترك إلى مستوى الأطروحة والواجب الوطني والحضاري.

هل يستطيع الشيعة في العراق أن يتحرروا من الخوف من ماضيهم ليساعدوا السنة على التحرر من خوفهم من المستقبل؟ وهل يستطيع السنة أن يتحرروا من خوفهم من المستقبل ليساعدوا الشيعة على التحرر من الخوف من الماضي؟ وهل يستطيع العرب في العراق أن يتحدوا أو يتوحدوا ويتحرروا من الخوف المتبادل ليساعدوا الأكراد والتركمان والأشوريين والصابئة والأيزيديين والشبك على التحرر من الخوف من الماضي والمستقبل؟ وهل يستطيع الأكراد أن يتحرروا من الخوف من ماضيهم ومستقبلهم ليصبحوا مصدر أمان واستقرار للعراق؟ وهم أي الأكراد مؤهلون لذلك بما يملكون من كفاءات وحيويات لا يعرفها إلاّ من يعاينها عن كثب.

أما عن الفتنة واحتمالاتها في العراق.. فإنّ قليلاً متزايداً وإن ببطء من الأمن في بغداد مثلاً قد أطلق سراح الناس فامتلأت شوارع بغداد وأسواقها بأهلها سنة وشيعة وصابئة وكلدان وآشوريين وشبك وتركمان مهمومين بعراقهم وحياتهم به وفيه معيدين بناء عيشهم المشترك الذي حوصر ولم يتزعزع، على نظام مصالحهم المشتركة التي تدفعهم بقوة إلى الشراكة في اكتشاف قيمهم المشتركة وأفكارهم المشتركة وأحلامهم المشتركة... وإذا ما كان الأمن النسبي الذي تحقق نتيجة من نتائج بداية التفاهم الأعمق والأوسع داخل الطبقة السياسية العراقية على مستقبل العراق، فإنّ الحالة الشعبية تغريك بأن تجاهر بالنصح لأطراف الدولة بأن يلتحقوا بقواعدهم الشعبية في وعيها المشترك لعيشها المشترك قبل أن يفوتهم القطار ويتخلفوا أكثر عن واقع العراق وأسئلة العراقيين وهموم العراق الذي انتهى فيه شيء وإلى الأبد وأصبح مستقبله المختلف المؤتلف وعداً حقيقياً وإن كان صعباً ومكلفاً ولكنّه آت ولا ريب.. ولا داعي للتأجيل والمماطلة تحت أي ذريعة مع التأكيد أنّ العراق لا يكون إلاّ إذا كان للجميع ولن يكون للجميع إلاّ إذا كان بالجميع... ومخطئ ومغامر ومخاطر بمصيره أي طرف عراقي يحتمل أنّ أمنه وازدهاره يتحقق من دون الآخرين أو على حسابهم.. هذا العراق الآتي.. ينتظر المشروع العربي الذي إن تعامل مع العراق كله، كان له العراق كله، وإلاّ فإنّ تجزئة العراق كياناً أو ولاء، ضارة بالتابع والمتبوع.

إنّ في العراق فرصة للعرب لتفادي الفتن في بلادهم، وليس مبالغة القول بأن جزءاً كبيراً من مستقبل العرب يأتي من العراق.. الذي لا تختزله خبريات الإرهاب والمتفجرات لأنّ فيه حيويات أهم من ذلك بكثير.

في العراق شارع أبي نواس الذي أعيد افتتاحه مع الشروع في تأهيله لكي يعود كما كان ملتقى الأدباء والشعراء وفيه شارع المتنبي شارع الثقافة والحداثة والتراث الذي أحرق بما فيه ومن فيه ثم أعيد تأهيله ورصد له مبلغ مئة مليون دولار لكي يؤكد ثانية قلب المعادلة الموروثة والمبالغ فيها... فبغداد تكتب وتطبع وتقرأ كما كانت في كل تاريخها ولن يعطل دورها أحد.. وفي العراق سبعون عريساً وسبعون عروساً من الطبقة المتوسطة المضروبة والعائدة إلى دورها الحيوي ومن فقراء العراق ومن كل الطوائف والمذاهب والأحياء، نظم فخري كريم العازب الدهري لهم عرساً جماعياً مع ما يقتضي من تحمل المؤسسات الأهلية والرسمية لمسؤوليتها المادية في هذا المجال. وانطلقوا بعد عرس حافل في سيارات بيضاء مزينة بالورد وقرع الطبول، في شوارع بغداد التي قد لا تخلو من حاقد أو جاهل أو إرهابي مستورد يفجر هنا أو هناك، ولكن إرادة الحياة العراقية أقوى وأعمق.

وفي العراق حديث عن الفساد الفوضوي والذي قد يستظل بظل الدولة التي ما زالت مشروعاً. ولكنّه أقل بكثير من الفساد السابق والمنظم الذي أفسد وعطل كل شيء في العراق.. والكل يرى أنّ بناء الدولة واشتغالها على أولويات الإدارة والتنمية هو الكفيل بالعودة بالفساد إلى الحدّ المحتمل دائماً حتى في أكثر الدول التزاماً بمقتضيات العدالة والنزاهة.

ختاماً لقد آثرت أن أتأخر في الكتابة عن العراق الذي أحبه والذي رأيت فيه كثيراً مما أحبه... تخفيفاً للهرمونات العراقية في دمي والتي قد تدفعني إلى الخلط بين الواقع والحلم.. فتوسلت بالفارق الزمني بين الرؤية والرأي لتستقيم الرؤيا.

هـــم ونـحـــن والمـــســتـقـبـل

عـــامـــر القـيـــسـي
اعـــلامـــي

نستخدم كل ما ينتجه الغرب والامريكان من ابرة الخياطة الى السيارات المصفحة مرورا بالعباءة والعقال والاحذية الطبية واللحوم المذبوحة على الطريقة الاسلامية والاسلحة البرية والبحرية والجوية وادوات تعذيب المعارضين واستنطاقهم واجهزة كشف الكذب، ابعدكم الله عنه وعنها، والموبايل والطائرات والستلايت.... نستخدم كل ما ينتجه العقل الغربي والامريكي بكل اريحية ودون حساسية وندفع من اجل ذلك بالدولار واليورو او ما يساويهما كسلعة بالذهب والفضة وثروات البلاد ولانشعر باي نوع من انواع الحساسية المرضية والسياسية والحضارية ومأزق البحث عن الهوية عندما نطلب منهم حمايتنا من بعضنا ومساعدتنا في استرداد حقوقنا المهضومة من اعدائنا الحقيقيين والذين نخترعهم اختراعا غريبا لان الانظمة العربية كما يقال لاتستطيع ان تحيا فترات طويلة دون عدو فان لم يكن موجودا يخترعونه على المستويين الداخلي والخارجي لتبرير وجودها الذي تريده ازليا. وفوق هذا وذلك نودع اموالنا في مصارفهم خوفا عليها من حرامية البيت ولان ارباح مصارفهم اوفر واكثر امانا بالرغم من مستويات الفقر المرعب الذي تعانيه شعوب هذه الانظمة المختلفة بل حتى تحت خطوط ا لفقر بمعاييرها العالمية المحلية وحتى تزيين ومعطرات كعكات الميلاد الشخصية فان (الفانلا) و (الشكولاته) والبندق والفستق والمشهيات الاخرى نستوردها منهم لانها الاحلى والاطيب والاشهى والاقرب الى القلب دواؤنا منهم وعلاجنا عندهم ولا ترتاح انفسنا في مرحلة النقاهة الا على تخوم بحيرة جنيف ومتزلجات الألب وسواحل مونت كارلو الدافئة ..... نستخدم ونحب ونريد كل ذلك الا قضية واحدة عندما نصلها نصاب بالزكام ورهاب الاخر واشكالية ضياع الهوية والمستقبل ، ما ان نصل الى جادة الديمقراطية حتى تتعطل عرباتنا وتتراجع خيولنا ويصبح الاخر غازيا ومتدخلا وامبرياليا وطامعا بالثروة والارض والناس وناهبا للتاريخ لانهم ، يواللوعتي ، يشعرون بالدونية تجاه عملقتنا الحضارية التي لاتدانى... عندما نسمع كلمة الديمقراطية نشحذ هممنا واقلامنا فتتحول دكتاتورياتنا ، بقدرة مجهولة ، الى واحات ديمقراطية راشدة تارة وثورية تارة اخرى ثم هي مبتكرة ومن صنع الواقع ،ويتحول استبدادنا الى نمط مغاير عن الديمقراطية الديمقراطية الامبريالية المستوردة التي تاتينا مرّة على متن سفينة ومرة اخرى تتسلل بين ثنايا سطور كتاب وثالثة على ظهردبابة !

ولكي لايقال عنا باننا امة لاتدافع عن نفسها ولا تحافظ على هويتها ، نتقاتل فيما بيننا لنشر ديمقراطيتنا الخاصة بل نذبح بعضنا بعضا على ارضية ما افسد الذبح للود قضية ولذلك نجير اقلاما ونشتري رؤوسا ونبدد الثروات للرشاوى الثقافية والاعلامية والسياسية من اجل ان نثبت لهم باننا لسنا بحاجة لديمقراطيتهم المزيفةواننا والحمد لله لدينا آليات تصويت متطرفة ديمقراطيا يتمناها الغرب نفسه الذي عادة مايقتنع بخمسين زائدا واحد بينما تصل النسبة لدينا دائما الى ٩٩،٩٩٪ من الاصوات فضلا عن عدم وجود منافس للرئيس او القائد لان المنافسة لامعنى لها مادامت الامة لاينقصها غير الخام والطعام ! فيا سعدنا وسعد اجيالنا القادمة نحن صراحة نقوم بكل ذلك تحت عباءةالخصوصية التي لايتحدث عنها كثيرا الاخر المتهم باللصوصية وهو يتقبل بؤسنا على اراضيه فيمنح الهاربين من الجحيم حق الحياة واللجوء الانساني والسياسي والاقتصادي انقاذا لنا من ديمقراطيتنا العتيدة التي تقود عادة الى حبال المشانق كحل معاصر لقضية الجدل الحضاري ! ولنا عندهم تجمعات تضم الملايين لايخشون منهم بل يسنون قوانين خاصة بحمايتهم وحماية ممارسة طقوسهم على اشكالها المتنوعةو مع عدم قناعتهم بصواب تلك الممارسات فهذه مسالة لاتعنيهم كثيرا الا من زاوية الفولكلور الشعبي لاناس يبحثون عن هوية ! والاكثرمدعاة للسخرية في افتتاحيات القرن الواحد والعشرين اننا نطلب الحماية من الآخر وحين تستقر الامور ونمسك بزمام السلطة جيدا ونعض عليها بنواجذنانطالب بطرده باعتباره مستعمرا بشع الوجه !

اية تناقضات مضحكة تعيشها معظم انظمتنا العربية ومروجو خطابها البائس واحزابها القومجية وتنظيماتها الايديولوجية ونخبها المتدثرة بالامتيازات ،واية صدمة نحتاج لكي نخرج من كهوفنا وننهض من سباتنا وننفض قناعاتنا الديناصورية بعد كل التحولات العلمية والفكرية والسياسية منذ اواسط القرن العشرين وحتى الان ، ما الذي نريد ان يحصل لنا لندخل فورمة العصر ونتخلص من الانتقائية السلبية لنصبح اسرى افكارنا المتخلفة مرّة واسرى مخاوفنا على هوية لم تتشكل بعد مرّة اخرى

بـعـض احـكـام مـعـاهـدة الـتـحـالـف بـيـن الـعـراق وبـريـطـانـيـا لسـنـة ١٩٣٠

طارق حرب
رئيس جمعية التقانة القانونية

يجري في هذه الايام الحديث عن عقد معاهدة بين العراق وامريكا لا سيما ان قرار مجلس الامن ١٧٩٠ الصادر في ٢٠٠٧/١٢/١٨ اشار الى ان طلب الحكومة العراقية في التمديد للقوات المتعددة الجنسيات في العراق هو التمديد الاخير وان وزير خارجية العراق اوضح ان هنالك محادثات مستمرة مع الجانب الامريكي لعقد معاهدة بين الجانبين ومعاهدة ١٩٣٠ تقول:-

١- ان هذه المعاهدة كانت الاساس في الاعتراف للعراق كعضو في الجماعة الدولية كامل السيادة والاستقلال وترتب عليها قبول العراق سنة ١٩٣٢ كعضو في عصبة الامم وهي المنظمة الدولية التي انشئت بعد الحرب العالمية الاولى وانتهت بقيام الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- ان عقد المعاهدة كانت برئيس الوزراء نوري السعيد وزير الخارجية الذي يمثل العراق و (اللفت كرنل السير فرنسيس هنري همفريز) المعتمد السامي في العراق ممثلاً عن بريطانيا.

٣- لقد احتوت الاتفاقية على (١١) مادة وملحقا ورسائل متبادلة.

٤- لقد تضمنت الاتفاقية ديباجة تتضمن رغبة العراق في توثيق أواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن تفاهم وان معاهدة ١٩٢٦ اشارت الى عقد معاهدة جديدة بعد اربع سنوات والرغبة في ادخال العراق في عصبة الامم الامر الذي يؤدي الى انهاء الانتداب البريطاني على العراق وقررت المادة الاولى سيادة السلم والصداقة بين العراقيين وان تجري مشاورات في الشؤون الدولية التي تمس اياً من العراقيين وان لا يقف أي طرف موقفاً لا يتفق وهذه المعاهدة او قد يخلق مصاعب للطرف الاخر والمادة الثانية ذكرت بانه يكون التمثيل بممثل دبلوماسي يعتمد في البلدين (سفراء وليس معتمداً بريطانياً) والمادة الثالثة اوجبت توحيد الطرفين مساعيهما لحل أي نزاع بين العراق ودولة اخرى بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم والتعهدات الدولية والزمت المادة الرابعة كل فريق الى مساعدة الفريق الاخر اذا دخل في حرب اما في حالة خطر نشوب حرب فانه يبادر الطرفان الى توحيد المساعي لاتخاذ التدابير الدفاعية وحددت تلك التدابير على الطرف العراقي بانها جميع ما بوسعه تقديمه من تسهيلات ومساعدات بما فيها استخدام السكك الحديدية والانهار والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات واناطت المادة الخامسة بالجانب العراقي مسؤولية حفظ الامن الداخلي والدفاع عند الاعتداء الخارجي مع حفظ مواصلات بريطانيا وحمايتها لأجله تعمد العراق بان يمنح بريطانيا موقعين لقاعدتين جويتين في البصرة وغرب الفرات (الحبانية) ويسمح العراق في اقامة قوات بريطانية في هذه الاماكن ولا يعتبر ذلك احتلالاً ولا يسمى ذلك بسيادة العراق واعتبرت المادة السادسة ملحقة الاتفاقية جزءا لا ينفصم منها والمادة السابعة قالت بان الاتفاقية الجديدة تحل محل الاتفاقيتين المعقودتين بين العراق وبريطانيا في سنتي ١٩٢٢ و١٩٤٢ وانهمت المادة الثامنة جميع مسؤوليات بريطانيا تجاه العراق وان العراق هو المسؤول عن الالتزامات الاخرى وقررت المادة التاسعة ان هذه المعاهدة لا تخل بالالتزامات المقررة على كل فريق على وفق ميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس والمادة العاشرة تضمنت حل الخلاف الناشئ عن تطبيق المعاهدة او تفسيرها بالمفاوضة بين الطرفين او طبقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم والمادة الحادية عشرة اوضحت ان ابرام هذه الاتفاقية يترتب عليها قبول العراق عضواً في العصبة وحددت مدة الاتفاقية بانها نافذة مدة (٢٥) سنة.

٥- اما ملحق المعاهدة فقد توزع على سبعة اقسام اولها منح بريطانيا بالمشاورة مع العراق تحديد عدد القوات الموجودة في العراق وله وضع قوات بريطانية لمدة خمس سنوات في معسكر الرشيد وفي الموصل وثانيها منح القوات البريطانية الحصانات الامتيازات وخاصة بالنسبة للقضاء والضرائب وثالثها يخص تسهيلات تنقل القوات البريطانية واستعمال اللاسلكي ورابعها في استعمال حرس عراقي لحماية القواعد البريطانية وخامسها في التزام بريطانيا بتدريب الضباط العراقيين في بريطانيا وتقديم الاسلحة والمعدات والتجهيزات وتقديم المستشارين وسادسها في كون المدربين البريطانيين يقدمون على غيرهم من الدول الاخرى في التدريب والكليات والمدارس البريطانية كذلك الا اذا لم يتم قبول العراقيين فيها وان تكون التجهيزات العراقية مماثلة للبريطانية ولحسابها في التسهيلات الخاصة بمرور القوات البريطانية عبر العراق بما فيها زيارة شط العرب شريطة اخبار العراق قبل القيام بالزيارة

٦- وقد تم الحاق عدد من الرسائل بالمعاهدة منها رسالة منها رسالة المعتمد البريطاني من ان الممثل الدبلوماسي سيكون ... سفيراً ومنها رسالة نوري السعيد بان السفير البريطاني سيتقدم على باقي السفراء في العراق وان ممثل العراق سيكون بدرجة وزير مفوض ورسالة اخرى تتعلق بالمسائل المالية على استخدام السكك العراقية وميناء البصرة ورسالة اجابة من المعتمد البريطاني الى نوري السعيد بالموافقة على المقترح ومنها رسالة نوري السعيد بشأن حرية العراق في استخدام موظفين اجانب من غير العراقيين ورسالة جواب بالموافقة على هذه الرسالة ومنها رسالة بشأن طلب بعثة عسكرية استشارية بريطانية لتحسن كفاءة القوات العراقية وموافقة الجانب البريطاني ومنها رسالة بريطانية الى الحكومة العراقية حول نقل كثير من المطارات والمعسكرات التي تستخدمها القوات البريطانية في الموصل ومعسكر الرشيد الى الجانب العراقي بثلث ثمنها واخبار العراق برغبة بريطانيا باقامة قاعدة الحبانية الجوية على ان لا تستوفي ايجارات عن اشغال الاراضي الحكومية وتأجير الاراضي اذا كانت غير عائدة الى الحكومة والاجراءات الخاصة باستعمال القوات البريطانية للسكك الحديدية العراقية بعد ان تقرر نقل ملكية السكك من بريطانيا التي كانت تملكها الى العراق ونقل ملكية ميناء البصرة الى الحكومة العراقية ورسالة موافقة من الجانب العراقي على هذه المقترحات وقد ارفق مع المعاهدة النص الانكليزي لها.

واذا كان ذلك يصح ويقبل في اربعينيات القرن الماضي فهل يصح ذلك هذه الايام وهل الموضوع يحتاج الى تأمل وتدبر وتحليل وتفكر وتقدير وتدبر بحيث تكون مصلحة العراق الوطني والعراقي المواطن الاولوية عند كتابة معاهدة جديدة اذ لا يمكن تغير الاحكام بتغير الازمان فالامور مرهونة بأوقاتها.